الطبطبائي لاستخدام الطاقة الشمسية في إضاءة أعمدة الإنارة في الشوارع

تقدم النائب د.وليد الطبطبائي باقتراح برغبة قال فيه ان الأراضي العربية هي من أغنى مناطق العالم بالطاقة الشمسية ويتبين ذلك بالمقارنة مع بعض دول العالم الأخرى والطاقة الشمسية هي الضوء المنبعث والحرارة الناتجة عن الشمس، ومن التطبيقات التي تتم باستخدام الطاقة الشمسية نظم التسخين والتبريد خلال التصميمات المعمارية التي تعتمد على استغلال الطاقة الشمسية، والماء الصالح للشرب خلال التقطير والتطهير، واستغلال ضوء النهار، والماء الساخن، ودرجات الحرارة المرتفعة في أغراض صناعية. وتتسم وسائل التكنولوجيا التي تعتمد على الطاقة الشمسية بشكل عام بأنها اما ان تكون نظم طاقة شمسية سلبية او نظم طاقة شمسية ايجابية وفقا للطريقة التي يتم استغلال وتحويل وتوزيع ضوء الشمس من خلالها، وتشمل التقنيات التي تعتمد على استغلال الطاقة الشمسية الايجابية استخدام اللوحات الفولتوضوئية والمجمع الحراري الشمسي، مع المعدات الميكانيكية والكهربائية، لتحويل ضوء الشمس الى مصادر اخرى مفيدة للطاقة، ومن أهم المزايا البيئية للطاقة الشمسية انها من المصادر غير الملوثة للطاقة لأنه لا توجد اي انبعاثات او غازات أخرى خلال انتاج الكهرباء، وأيضا من المزايا الرئيسية الأخرى للطاقة الشمسية هو ان مصدر هذه الطاقة المتجددة صحي، وآمن وأسهل للاستخدام في المنازل والمكاتب او على نطاقات أوسع وبالنظر الى ان استخدام الديزل لتوليد الكهرباء يتسبب في تلوث البيئة وإصابة السكان بالأمراض.

د.وليد الطبطبائي

وطالب في اقتراحه بأن تقوم وزارة الكهرباء والماء بعمل دراسة لاستخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء، واستخدام الطاقة الشمسية في اضاءة أعمدة الإنارة بالشوارع في الكويت.واستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لسد بعض احتياجات المنازل من الكهرباء والعمل على توليد اكبر قدر ممكن من الطاقة الكهربائية، وانشاء آلية في وزارة الكهرباء تعمل على امكانية تفعيل استخدام الطاقة الشمسية في توليد الكهرباء لتوفيرها لكل المنازل والقسائم وذلك نظرا لعدم وجود تأثير سلبي لها على البيئة المحيطة بالمنازل والحد من الاعتماد على الديزل في توليد الكهرباء نظرا لما يسببه من تلوث للبيئة.

العبدالهادي لتشكيل لجنة مشتركة لبحث التركيبة السكانية في البلاد

تقدم النائب ناجي العبدالهادي باقتراح برغبة حول وضع التركيبة السكانية في البلاد وآثارها ووضع الخطط لمعالجتها، وقال في اقتراحه: تشهد البلاد ومنذ عدة سنوات نموا حضاريا في مجال الأعمال والبناء والتشييد وإنشاء المرافق الخدمية والبنى التحتية ذات الصلة بالمشاريع التنموية للبلاد، ومع هذه الطفرة شهدت الساحة تكاثر وتعاظم أعداد الوافدين من الدول المختلفة الأجناس والعقائد المتباينة بصورة جسدت الخلل في التركيبة السكانية وقد أوضحت هذا احصاءات المقيمين في البلاد وانحسار عدد المواطنين فيما لا يتجاوز 30٪ من هذه الأعداد، مضيفا: ولما كانت العمالة الوافدة وعلى النحو المشار اليه تمثل تهديدا مباشرا للعادات والتقاليد والقيم التي جبل عليها أهل الكويت منذ القدم وغرس قيم جديدة لا تمت للقيم الكويتية بل وتمثل عبئا مضاعفا على خدمات المرافق المختلفة من المياه والكهرباء والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات المدعومة من قبل الدولة وسيستنزفون في ذا الوقت الكثير من مواردها والدخل القومي وتحويل معظمه الى بلدانهم، كان من اللازم الوقوف امام هذه الظاهرة الخطيرة وإعادة النظر في شروط وضوابط الاستقدام والتركيبة السكانية في البلاد بما يعيد اليها التوازن المنشود.ونص اقتراح العبدالهادي على قيام الجهات الحكومية ذات الصلة بتشكيل لجنة مشتركة يصدر بها قرار من مجلس الوزراء للنظر في وضع التركيبة السكانية الحالية في البلاد وآثارها ووضع الخطط والتوصيات اللازمة للحد من العمالة الوافدة وخاصة الهامشية فيها وتحقيق التوازن بين المواطنين والوافدين في البلاد.

ناجي العبدالهادي

الحويلة لتسهيل إجراءات سفر المعاقين إلى دول مجلس التعاون الخليجي

تقدم النائب د.محمد الحويلة باقتراح برغبة قال فيه: ان رعاية المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة، أحد المعايير المهمة لتقدم المجتمعات والدول وقد اهتم الإسلام اهتماما بالغا بالمعاقين وأولاهم رعاية وعناية خاصة، فقد كرم الإسلام المعاقين وحرص على عدم جرح مشاعرهم، وقضية الإعاقة تحظى باهتمام كبير ومتزايد في الدول المتقدمة ونظرة هذه المجتمعات للإعاقة والمعاقين تعكس حضارتهم وتقدمهم فلم تعد رعاية المعاقين مساعدات مالية وخيرية بسيطة بل أصبحت قضية مهمة ورسالة اجتماعية سامية وافراد هذه الفئة أمانة في أعناقنا، ولما يعانيه المعاق من تعب وإرهاق اثناء السفر بسيارته خاصة اثناء العطل الرسمية حيث يضطر للانتظار في طابور السيارات كباقي الأفراد على الحدود البرية، وللتسهيل على أبنائنا المعاقين لابد من وجود كبائن خاصة لهم، ونص اقتراحه على التنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي لتسهيل الاجراءات على المعاقين الذين يسافرون بسياراتهم سواء من يقود السيارة بنفسه أو الذي معه سائق، وان يسمح لهم بالمرور عبر كبائن تخصص لأصحاب الإعاقة على الحدود البرية.

د.محمد الحويلة

الخرافي يهنئ الفهد لتزكيته رئيساً لـ «الأولمبي»

بعث رئيس مجلس الامة جاسم الخرافي برقية تهنئة الى رئيس المجلس الاولمبي الآسيوي الشيخ احمد الفهد، وذلك بمناسبة تزكيته رئيسا للمجلس ولولاية متجددة. وقال الخرافي في برقيته بعد اعلان المجلس الاولمبي الآسيوي تزكيتكم رئيسا للمجلس ولولاية متجددة أود ان ازجي لكم تهنئتي القلبية واشفعها بدعاء صادق الى البارئ جل شأنه ان يبارك جهودك الموفقة التي اينعت قطوفها بتجديد هذه الثقة، داعيا المولى العلي القدير ان يمدكم بعون من لدنه لتحققوا ما يتطلع اليه وطننا العزيز من دوام الرفعة والسؤدد والرقي والازدهار في ظل القيادة الابوية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الامين.

جاسم الخرافي

الحربش: رفع الظلم عن 9 طالبات رفضت «الطب» قبولهن

حذر رئيس اللجنة التعليمية النائب د.جمعان الحربش من خطورة نهج التعجيز الجديد والمفاجئ الذي تنتهجه إدارة كلية الطب بجامعة الكويت، والذي سيتسبب كخطوة أولى بتدمير وضياع مستقبل 9 طالبات متفوقات اجتزن اختبارات السنة التمهيدية الأولى بتفوق وبتحقيق معدل مرتفع يمنحهن الحق في تحديد التخصص الطبي الذي يرغبن به وفق نظام الدراسة المتبع بالكلية منذ إنشائها، وفجأة وبقرار ظالم وغير منصف رفضت الكلية قبول الطلبات واستمرارهن في الدراسة وتحويلهن الى كليات اخرى بغير رغبتهن، معربا عن دهشته من صدور هذه القرارات الارتجالية التي ترفض استيعاب الطالبات رغم حصولهن على تقدير امتياز، وهو ما يفوق ما حصل عليه زملائهم من الطلبة الذكور، وهو امر مفاجئ، فكيف يتم تقييم أطباء المستقبل في كلية الطب، هل هو وفق جنس الطالب او وفق تفوقه وتميزه العملي، واذا تقبل الجميع فكرة تخفيض النسبة المئوية لخريجي الثانوية العامة للذكور على الإناث في القبول بكليات جامعة الكويت فيجب ان ترفض نهائيا الأفكار الطارئة وغير المدروسة في خفض معدلات القبول في كليات الجامعة بعد بدء الدراسة فيها والعمل على تثبيت مبدأ الاستمرار لكل متميز ومتفوق سواء كان ذكرا أم أنثى.

د.جمعان الحربش

وأعرب د.الحربش عن استغرابه هذا الصمت المريب من رئيس الحكومة ووزير التربية ووزير التعليم العالي رغم المناشدات المتكررة وتظلم الطالبات وأولياء أمورهم وطلبهم ضرورة سرعة رفع الظلم عنهن حتى يتمكن من استكمال دراستهن قبل فوات الأوان، ولكن دون اي استجابة او حل لهذه المشكلة الطارئة، مشيرا الى انه بات من الضروري فتح ملف كلية الطب والانتباه له بعد ظهور العديد من المشاكل وصدور الكثير من القرارات الارتجالية فيها التي أوقعت حجما كبيرا من الظلم على العديد من الطلبة والذي تسببت في ضياع مستقبلهم العلمي، خاصة ان جميعهم من المتفوقين والمتميزين دراسيا ولعل خير مثال على تردي أوضاع الكلية العلمية والإدارية ما حدث مع الطالبات الـ9 من مخالفة وظلم صريح.

عاشور: ماأسماء الشركات المرخصة بتزويد الإنترنت؟

وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى وزير المواصلات بالوكالة م.سالم الأذينة طالب فيه بتزويده بأسماء الشركات المرخصة بتزويد خدمة الانترنت والتراسل الالكتروني مع صورة من الترخيص التجاري لكل شركة، وموافاته بالعقود المبرمة بين وزارة المواصلات وهذه الشركات مبينا فيه قيمة العقد ومدة العقد؟ وكذلك طالب بتزويده بصورة عن تأسيس شركة جلف انترنشنال انك مبينا تاريخ تأسيس الشركة ورأسمالها واسماء المؤسسين وطبيعة النشاط والاعمال التي تقوم بها؟

صالح عاشور

وسأل عن الشروط الواجب توافرها للشركات بتقديم طلب للحصول على هذا الترخيص سواء نوع الشركة او رأسمالها او طبيعة نشاط الشركة الى آخره من الشروط؟ وهل هي مختصرة على الشركات الكويتية او يجوز لغير الكويتية تقديم الطلب؟

«حدس» تستنكر نية أطراف ملاحقة المدونين والمغردين

تستنكر «الحركة الدستورية الاسلامية» الأنباء المتواترة بشأن نية عدد من الاطراف ملاحقة المدونين والمغردين والناشطين الكترونيا والكتاب سياسيا وقانونيا، ومن ابرزهم الكاتب محمد الجاسم.

وتعد «الحركة» هذه التصرفات خروجا على مبدأ حرية التعبير عن الرأي الذي نادى به الدستور الكويتي، وتعسفا غير مبرر تجاه حرية النقل السياسي «الموضوعي» الذي انتهجه العديد من الفاعلين والناشطين في شبكات التواصل الالكتروني.وتدعو «الحركة» مجلس الوزراء - رئيسا واعضاء - واصحاب العلاقة الى التزام الدستور، وتقبل النقد «الموضوعي» ايا كان مصدره، والتعامل معه بصورة ايجابية، وايقاف جميع اشكال الملاحقة العقيمة، التي من شأنها خرق الدستور، وتكريس اجواء التأزيم في البلاد.

وجه 18 سؤالاً إلى وزير المواصلات عن شركات الإنترنت

المسلم: انهيار البورصة جريمة بحق الشعب الكويتي

انتقد النائب د.فيصل المسلم الصمت الحكومي تجاه ما يحصل في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) وما يحدث بها من انهيارات في اسعار الاسهم وإلحاق الضرر بالمواطنين والمتداولين في البورصة.وقال المسلم في تصريح صحافي ان الحكومة خالفت رغبة صاحب السمو الأمير في جعل الكويت مركزا ماليا وتجاريا، مشيرا الى ان بوابة اقتصاد الدول تقاس من اسواق مالها فكيف هو حال سوقنا المالي الذي اصبح هشا لا تقبله الحكومة وتتهرب منه ولا تريد ضخ الاموال به ومساندة اسهمها بالحفاظ على القيم الاسمية للاسهم التابعة للتأمينات وهيئة الاستثمار ومؤسسة البترول وبعض المحافظ الحكومية التي خسرت الملايين بشكل متعمد وكأنها تريد تكسير عظم المواطنين باعتبار ان غالبية المواطنين مستثمرون بالبورصة.

واضاف اين الحكومة؟ وأين محفظتها المليارية؟ وهل تلعب الحكومة دور المضارب في سوق الكويت بينما الحكومات الاخرى تلعب دور المستثمر والمحافظ على سوقه المالي، مستغربا تصرفات الحكومة التي اضرت بالبلد سياسيا واجتماعيا وآخرها اقتصاديا.

واكد المسلم ان ما يحدث في بورصة الكويت اليوم من انهيار متعمد هو جريمة بحق الشعب الكويتي فالكل يتهرب من المسؤولية ولا يريد ان يواجه تلك الكارثة ولو كنا في دول اخرى لرأيت الحكومات تعمل على قدم وساق لإنعاش اسواقها المالية باستثناء السوق الكويتي الذي اصبح طاردا للمستثمرين سواء المحلي او الاجنبي، مستغربا ان يكون ترتيب السوق الكويتي الآن في المراتب الاخيرة بين الدول والسبب السياسة الفاشلة التي تتبعها الحكومة تجاه السوق والتي ألحقت الضرر به وجعلت منه سوقا لا توجد به ثقة لأن الحكومة هي من لا تثق بسوقها وتستثمر بالاسواق الاخرى بينما تتهرب من سوقها.

وتساءل المسلم أين دور هيئة الاستثمار وأين دور مؤسسة التأمينات ومؤسسة البترول والمحافظ الحكومية وهل يوجد امر بعدم الاستثمار بالسوق وتركه يتهاوى بهذا الشكل ومن يتخذ تلك القرارات التي جعلت اموال المواطنين وصغار المستثمرين تتبخر؟

من جانب آخر وجّه النائب د.فيصل المسلم حزمة أسئلة الى وزير المواصلات بالوكالة م.سالم الأذينة عن الشركات الرخصة بتزويد خدمة الإنترنت وعقود تلك الشركات، وجاء نص الأسئلة كالتالي:

1. ما الشركات المصرح لها من قبل وزارة المواصلات بتزويد خدمة الانترنت؟ مع تزويدي بنسخة عن كل عقد لكل شركة منها.
2. هل صحيح ان عقود الشركات المزودة لخدمة الانترنت قد انتهت منذ سنوات ولم يتم تجديدها؟ إذا كان الجواب نعم فما المسوغ القانوني الذي أجاز للوزارة من جهة وللشركات من جهة اخرى الاستمرار في تزويد خدمة الانترنت؟.
3. هل صحيح انه تم الاتفاق على تجديد عقود الشركات القائمة الآن بتزويد خدمة الانترنت رغم تجاوز هذه الشركات من حيث الأسعار او من حيث نوعية الخدمات المقدمة للمستهلك؟.

هل هناك شركات متعثرة في تسديد مستحقاتها لوزارة المواصلات؟

ما أسباب عدم منح تراخيص تزويد خدمة الإنترنت لشركات القطاع الخاص؟

4. في فبراير الماضي قامت الشركات المزودة لخدمة الانترنت بزيادة الأسعار وتطبيق سياسة الاستخدام العادي على المستهلكين فهل كان ذلك بناء على اتفاق مع الوزارة؟ وما الإجراءات التي قامت بها الوزارة لمنع ذلك؟
5. أعلن كل من وزير المواصلات ووكيلها انه تم التوصل لاتفاق مع الشركات المزودة لخدمة الانترنت تلتزم به الأخيرة بتخفيض الأسعار والغاء سياسة الاستخدام العادل، وعليه طالب بالسند القانوني لمثل هذه الاجتماعات خاصة ان عقود تلك الشركات لم تجدد، وما مدى الزامية هذه الاتفاقيات القانونية لأطرافها؟ مع تزويدي بنسخة منها وبنسخة من محاضر الاجتماعات.
6. يرجى تزويدي بكشف يبين كل زيادة لأسعار الاشتراكات وأسعار الخدمات التي قامت بها الشركات المزودة لخدمة الانترنت، وماذا كان موقف الوزارة من كل زيادة؟ مع تزويدي بنسخة من جميع القرارات والمراسلات ومحاضر الاجتماعات الخاصة بالإجابة.
7. هل قامت الوزارة باستصدار تراخيص فنية لشركات مزودي الانترنت ببيع خدمات الاتصال اللاسلكي لتكنولوجيا الـ «واي ماكس»؟ وطالب بموافاته بأسماء الشركات التجارية التي سمحت لها الوزارة ببيع هذه الخدمة، والمسوغ القانوني الذي اعتمدت عليه الوزارة في ترخيص مثل هذه الخدمة عن طريق استخدام الموجات اللاسلكية، والأسباب التي دفعتها الشركات التجارية المزودة لخدمات الانترنت في سبيل استصدار مثل هذا الترخيص.
8. قامت احدى الشركات باستحداث تكنولوجيا جديدة «بوندينق مودمز» وهي تكنولوجيا دمج اتصالين بخدمة الانترنت ببيت واحد بواسطة خطي هاتف ارضي كنشاط تجاري لبيع سعة اكبر للاتصال بالانترنت التي لا تتحملها الخطوط الأرضية ببعض المناطق وفي هذا المجال، فهل مرت هذه الخدمة بالقنوات الرسمية للوزارة واستصدار تراخيص خاصة لمثل هذه الحالات؟ وما المسوغات التي ساقتها الشركات التجارية للوزارة في سبيل تقديم هذه الخدمة؟ وما الشركات التي قدمت هذه الخدمة بالتكنولوجيا المذكورة؟
9. في التعاقدات التي تتم بين الشركات التجارية المزودة لخدمات الانترنت ووزارة المواصلات يترتب اثر مالي على ايجار او استغلال خدمات الوزارة من قبل الشركات مثل: (استئجار الألياف الضوئية الخاصة بوزارة المواصلات، الاستفادة من شبكات الخطوط الأرضية، تسكين معدات الشركات التجارية في مقسمات التجارة) فهل قامت الشركات بتسديد كل مستحقاتها تجاه الوزارة؟.
10. هل تتحقق الوزارة دائما من نسبة العمالة الوطنية المقرة رسميا من قبل الحكومة في المناقصات التي يكون احد طرفيها الشركات التجارية المزودة لخدمات الانترنت؟ وما نسبتها لكل شركة؟
11. ان فتح باب التراخيص لشركات جديدة لتزويد خدمة الانترنت يساهم في خلق حالة تنافسية تصب في صالح المستهلك من حيث الجودة والأسعار والامتيازات فما أسباب عدم فتح باب التراخيص لشركات جديدة تزود خدمة الانترنت رغم توصية الفريق الفني المشكل من قبل الوزارة بذلك مع تزويدي بنسخة من دراسة وتوصيات ذلك الفريق الفني.
12. يرجى تزويدي بنسخة من كل شكوى تم تقديمها للوزارة احتجاجا على سياسات واجراءات الشركات المزودة لخدمة الانترنت.
13. يرجى تزويدي بكشف يبين عدد ونوع القضايا المرفوعة على الوزارة احتجاجا على سياسات واجراءات الشركات المزودة لخدمة الانترنت.
14. ما الأسباب التي دفعت الوزارة لمنح تراخيص تزويد خدمة الانترنت لشركات القطاع الخاص؟ مع تزويدي بالدراسة التي استند اليها هذا القرار، وما موانع تقديم الوزارة لخدمة الانترنت مباشرة للمواطنين والمقيمين بأسعار رمزية كما هو حاصل في كثير من دول العالم؟
15. يرجى تزويدي بجميع القرارات الوزارية الخاصة بخدمة الانترنت او الشركات المزودة لهذه الخدمة.
16. اذا كانت الوزارة متأخرة بتجديد البنى التحتية لبعض المناطق السكنية (كوابل النحاس الملفوفة ورقيا) يرجى تبيان سبب هذا التأخر والأسباب التي أخرت الوزارة عن تنفيذ مثل هذه الأعمال المهمة؟
17. تعاني بعض المناطق السكنية من رداءة خطوط الهواتف الأرضية السكنية منها والتجارية بسبب تقادم المقسمات الهاتفية بالمناطق وعليه: هل عملت الوزارة بطرح مناقصات عامة لتجديد شبكات الاتصالات المتهالكة هذه؟ الرجاء تزويدي بالدراسات التي قامت بها الوزارة والخطط التي وضعتها في هذا المجال.
18. هل هناك شركات متعثرة في تسديد مستحقاتها لوزارة المواصلات في اي بند من التزام مالي تجاهها نحو الوزارة؟ يرجى موافاتي بجدول مفصل يبين الآتي: (بند الالتزام - القيمة الاجمالية المستحقة للوزارة - القيمة المتبقية ولم تسدد - سبب التأخير).